S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/23304
20 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أود أن أقرر ما يلي :

١ - سجلت الكويت احتجاجها القوي على استمرار وجود خمسة مراكز شرطة عراقية داخل الاراضي الكويتية . وترد التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة في رسالتي المؤرخة في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (S/23260) .

٢ - قام الممثل العراقي في رسالته المؤرخة في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (S/23290) بتشويه الحقائق الواردة ، سواء في رسالتي المذكورة أعلاه أو الواردة في تقرير الامين العام عن بعثة الامم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (S/23106) .

٣ - وقد سبق أن ذكرت أن مراكز الشرطة الخمسة تم انشاؤها من جانب العراق قُبيل قيامه بغزو الكويت في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، وعلى وجه التحديد ، في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٠ . وليس محور المسألة بالضرورة هو تاريخ انشائها ولكنه الاعتراف الصريح من جانب العراق بأن هذه المراكز الخمسة لاتزال في مواقعها الحالية داخل الاراضي الكويتية .

٤ - وفي تقريره عن بعثة الامم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (S/23106) ، قال الامين العام إن "استمرار وجود نقاط للشرطة العراقية على الجانب الكويتي من الخط الظاهر في خريطة البعثة مازال مسألة مثيرة للقلق . وقد أصدرت تعليمات الى كبير المراقبين العسكريين للبعثة بأن يشابر في جهوده الرامية الى سحب نقاط الشرطة هذه الى ما وراء الخط" . وبرغم الجهود التي بذلتها بعثة الامم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ، إلا أن العراق مازال مصرا على الاحتفاظ بالمراكز حيث أبلغ الميجور جنرال غرايندل بأنها لن تسحب بسبب الآثار السياسية التي تترتب على ذلك (S/23106/Add.2) .

٥ - ومن المفارقات أن العراق يبدي اهتماما بمبدأ "المسافة المعقولة" الذي أرسته بعثة الامم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت . وبالاضافة الى الابقاء على

مراكز الشرطة الخمسة داخل الاراضي الكويتية ، فان العراق وليس غيره هو الذي يرفض الالتزام في هذه المرحلة بمبدأ "المسافة المعقولة" . ففي تقريره عن بعثة الامم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (S/23106) ، يذكر الامين العام "أن العراق وَزَعَ ٤ مراكز لشرطة الحدود و ١٠ مواقع لشرطة الحدود في المنطقة المجردة من السلاح . وتقع خمسة من هذه المواقع في الجانب الكويتي الظاهر على خريطة البعثة ؛ كما أن موقعين منها موجودان على مسافة أدنى من ٠٠٠ ١ متر على الجانب العراقي . وقد بذلت جهود مطولة ومكثفة في مقر الامم المتحدة وأيضا في الميدان لاقناع العراق بنقل المواقع السبعة مسافة أكبر الى الخلف ... وقد أكدت السلطات العراقية للبعثة أن العراق سيمتثل تماما لمبدأ المسافة المعقولة عندما تعين الحدود" التشديد مضاف .

٦ - وقد أبدت الكويت لبعثة الامم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت استعدادها الامتثال لمبدأ "المسافة المعقولة" إذا ما فعل الجانب العراقي الشيء نفسه . ومع ذلك ، فحتى في غياب امتثال العراق للمبدأ ، فان الكويت ما برحت تتسق باستمرار مع بعثة الامم المتحدة بشأن مواقع مراكز الشرطة الكويتية .

٧ - على أن الكويت لم تذكر في أي مرحلة أن مواقع جميع مراكز الشرطة سيتم تسويتها من جانب لجنة ترسيم الحدود . ومثل هذا الادعاء من جانب الممثل العراقي يشكل خداعا للنفس . ففي رسالتي المؤرخة في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، ذكرت أن الحكومة الكويتية تطالب بالازالة الفورية لمواقع الشرطة العراقية الخمسة .

إن استمرار وجود مراكز الشرطة العراقية داخل الاراضي الكويتية يشكل في الاساس انتهاكا من جانب العراق لسيادة الكويت وسلامتها الاقليمية . وبالاضافة الى ذلك ، فان الرفض المتعنت من جانب العراق لازالة هذه المراكز يتناقض مع التزامه المعلن بالتعاون مع بعثة الامم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت . ولا يمكن أن يوصف موقف العراق بأنه يكفل نجاح البعثة المذكورة في الاضطلاع بولايتها ولا أنه يشكل امتثالا كاملا لقرارات مجلس الامن .

أكون ممتنا إذا ما بادرت على الفور لاسترعاء اهتمام أعضاء مجلس الامن لهذه الرسالة ، ولترتيب تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس .

(توقيع) محمد أ. أبو الحسن
السفير
الممثل الدائم